

مركز تطوير البرمجيات  
وخدمات تكنولوجيا المعلومات  
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

الجمعية المصرية لنظم المعلومات  
وتكنولوجيا الحاسبات

المؤتمر العلمي الحادي عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات  
المواطنون والسجلات الإلكترونية: ذاكرة مجتمع المعلومات  
The 11th Scientific Conference for Information Systems and Computer Technology

CITIZENS AND THE ELECTRONIC RECORDS:

THE MEMORY OF INFORMATION SOCIETY

القاهرة: ١٠-١٢ فبراير ٢٠٠٤

تحت رعاية كل من

أ. د. أحمد محمود نظيف وزير الاتصالات والمعلومات  
أ. د. محمد زكي أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية

رئيس شرف المؤتمر  
أ. د. حمدي عبد العظيم  
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

تقرير ختام وتوصيات المؤتمر

مكان عقد المؤتمر  
قاعة اجتماعات كلية الإدارة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية  
طريق كورنيش النيل، مدخل المعادي - القاهرة

## المؤتمر العلمي الحادي عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات "المواطنون والسجلات الإلكترونية: ذاكرة مجتمع المعلومات"

القاهرة: ١٠-١٢ فبراير ٢٠٠٤

عقدت الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات مؤتمرها العلمي الحادي عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، تحت موضوع "المواطنون والسجلات الإلكترونية: ذاكرة مجتمع المعلومات Citizens and E-Records: The Memory of Information Society" بالتعاون مع مركز تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية في الفترة من ١٠-١٢ فبراير ٢٠٠٤، تحت رعاية كل من أ. د. أحمد محمود نظيف، وزير الاتصالات والمعلومات، أ. د. محمد زكي أبو عامر، وزير الدولة للتنمية الإدارية، ورئيس شرف المؤتمر أ. د. حمدي عبد العظيم، رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

وهدف المؤتمر إلي تحقيق الأغراض التالية: الحاجة لربط المواطنين مع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة؛ التعريف بالتقدم المستمر والمتلاحق في تطوير نموذج مرجعي لإدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية وحفظها والرجوع إليها عند الحاجة؛ تشجيع منشآت تطوير البرمجيات المصرية والعربية لتقديم الأدوات والبرمجيات والحلول التي يحتاجها المواطنون لتعريف متطلباتهم؛ إلقاء الضوء علي قضايا المتطلبات والتحديات المرتبطة بالوثائق والسجلات الإلكترونية؛ الخ.

كما غطي المؤتمر عدة محاور، منها: ذاكرة مجتمع المعلومات: الأوجه السياسية والقانونية؛ خلق السجلات والوثائق الإلكترونية وحفظها وإمكانية الوصول إليها: الأوجه الوظيفية والفنية؛ وبث الوثائق والسجلات الرقمية وإتاحتها للمواطنين: الأوجه المجتمعية. وعقد حفل افتتاح المؤتمر في يومه الأول الذي تحدث فيه أ. د. حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ورئيس شرف المؤتمر؛ أ. د. أحمد مرعي، مستشار المعلومات السيد أ. د. علي فهمي الصعيدي، وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية ونائباً عنه؛ أ. د. محمد محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لنظم المعلومات ورئيس المؤتمر؛ أستاذ / هاني عمر الجوهري، مدير التدريب بشركة مايكروسوفت - مصر؛ والدكتور مجدي محمد أبو العلا، عميد مركز تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات ومقرر المؤتمر،

كما شهد أول أيام المؤتمر عقد ندوة علمية عن أبعاد مجتمع المعلومات وحقوق المواطنين، رأسها أ. د. عوض مختار هلوده، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الأسبق واشترك فيها نخبة من القيادات الرائدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية والصناعية.

وتضمن اليوم الثاني للمؤتمر ثلاث جلسات عن منظور وأبعاد إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية رأسها أ. د. مختار بشري رياض، وكيل كلية الحاسبات والمعلومات للبحوث والدراسات العليا؛ وجلسة عن السجلات الإلكترونية وشبكة الويب الدولية رأسها أ. د. محمد جمال الدين درويش، وكيل كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة القاهرة لشئون الطلاب؛ وجلسة عن تطبيقات وخدمات السجلات الإلكترونية للمواطنين، رأسها أ. د. محمد زكي عبد المجيد، رئيس قسم النظم والحاسبات بكلية الهندسة جامعة الأزهر. وعرضت في هذه الجلسات الثلاث عشرة بحوث وعروضاً فنية.

كما عرض في اليوم الثالث للمؤتمر جلسة علمية عن أدوات ونماذج السجلات الإلكترونية ونظم أمنها وحمايتها رأسها أ. د. محمد فتحي عبد الهادي، أستاذ المكتبات والمعلومات ووكيل كلية الآداب جامعة القاهرة عرضت فيها ستة بحوث. كما شهد هذا اليوم

أيضا عقد ندوة عن تأهيل وتنمية رأس المال البشري رأسها أ. د. محمد عبد الحميد محمد، أستاذ تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية بجامعة حلوان السابق و اشترك فيها أساتذة في التربية والحاسب الآلي ونظم المعلومات.

وقد سجل في المؤتمر مائة وعشرين مشتركا من أساتذة الجامعات والخبراء والأخصائيين والطلاب المهتمين بموضوعات المؤتمر التي عرضت في أيامه الثلاث.

وتوصل المؤتمر إلى التوصيات التالية التي أقرت من كل المشتركين:

### التوصيات

(١) أهمية وضرورة توافر رؤية واضحة وأولويات محددة لمشروعات ومبادرات الحكومة الإلكترونية، الأعمال الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، الخ المرتكزة علي الوثائق والسجلات الإلكترونية ، يشترك في بلورتها وإعدادها كل فئات المجتمع المصري من مواطنين مستهدفين ومنظمات الأعمال والمجتمع المدني ورجال الفكر من المثقفين وأساتذة الجامعات.

(٢) ضرورة العمل نحو الاستعداد الإلكتروني المصري من خلال تطوير سياسة وطنية للمعلومات، تعمل علي:

- تحديد الأهداف والاستراتيجيات والخطط،
- تهيئة البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الوطنية،
- تهيئة المناخ الإداري الملائم والانفتاح الاقتصادي المناسب لمشروعات الاستعداد الإلكتروني المختلفة،
- توعية المواطنين للتغلب علي التغيير المستهدف والتعامل مع الوثائق والسجلات الإلكترونية،
- تنمية رأس المال البشري المعرفي المتخصص في تطوير السجلات الإلكترونية وما تحتاجه من برمجيات.

(٣) أهمية مراعاة مدخل المنظومات في التخطيط للوثائق والسجلات الإلكترونية من أعلى لأسفل لتحقيق تقنين مدخلات الوثائق الإلكترونية وهيكلتها وأمنها وتأمين خصوصيتها ونظم حفظها وجداول استبعادها وسبل إتاحتها للمواطنين.

(٤) أهمية الاهتمام بفعالية وكفاءة الأداء الإداري لإعداد ومعالجة السجلات الإلكترونية المرتبطة بمشروعات ومبادرات الاستعداد الإلكترونية وتطوير معايير صحيحة لقياس مدي التقدم ومتابعته وتحديد معالم القصور.

(٥) العمل علي تحديد المتطلبات الوظيفية لإدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية علي كافة وسائط الحفظ الإلكترونية ومن ضمنها شبكة الويب

- (٦) ضرورة وحتمية تحسين سبل مشاركة المواطنين في الشؤون العامة المرتبطة بالمشروعات والتطبيقات الإلكترونية القائمة والمخططة.
- (٧) تطوير نموذج مرجعي لمتطلبات إدارة السجلات الإلكترونية المرتبطة بإدارة الأعمال العامة والخاصة والإدارة العامة والإدارة المحلية بحيث يراعي:
- استمرارية السجلات والوثائق الإلكترونية فيم يتعلق بطرق خلقها أو إنشائها، وحياتها النشطة، وحفظها الطويل الأمد والقصير الأجل، وجداول استبعادها، وترحيلها،
  - التوافق مع المعايير الفنية الأساسية في هيكلية الوثائق والسجلات وحفظها واسترجاعها ونقلها،
  - الاتسام بالشفافية وإمكانية وصول المواطنين أينما يتواجدون للسجلات الإلكترونية الموثوق منها والمتسمة بالدقة المرتبطة بتعاملاتهم مع الخدمات الموجه إليهم،
  - توفير قواعد العمل والأداء الأحسن لتدفق إجراءات العمل والوثائق والسجلات المرتبطة به،
  - تطوير نظم سهلة ومؤمنة لتحويل المعلومات للشكل الإلكتروني بدون فقدان المحتوى أو العرض المعرفي عند استخدام إصدارات مختلفة للبرمجيات.
- (٨) ضرورة تخطيط وتطوير برامج تدريب نموذجية للمديرين والإداريين بكافة المصالح والمنظمات عن إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية.
- (٩) يجب أن يؤكد تطوير المعايير والمواصفات المفتوحة لبرمجيات إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية كموضوعات بحوث وندوات ومؤتمرات تنظم لهذا الغرض تشارك فيها صناعة تطوير البرمجيات لتقديم حلولاً لإدارة السجلات الإلكترونية.
-